التهديدات الإرهابية وأثرها على صنع القرار السياسي التركي
(ديناميكية التعامل مع حزب العمال الكردستاني 2011-2017)

Terrorist threats and their impact on Turkish political decision making (dynamically dealing with the pkk 2011-2017)

طالبة الدكتوراه/ سليمة ميموني[2،1]، الأستاذ/ مصطفى اسعيد[1]
[1]جامعة بسكرة، (الجزائر)
[2]المؤلف المراسل: mimounisalima20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 06/11/ 2018 تاريخ القبول للنشر: 2019/03/09 تاريخ النشر: 2019/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تعاني عديد من دول العالم سواء منها الدول العربية أم حتى الدول الغربية من خطر التهديدات الإرهابية، هذه الأخيرة التي تحمل في طياتها أبشع وأخطر أنواع الأعمال ضررا على الإنسانية تعبر عنها أطراف متعددة داخل الدولة أو حتى خارجها بصفة فردية أو جماعية؛ ويعد النظام السياسي التركي من بين كثير من الأنظمة التي عانت ومازالت تعاني من الأعمال الإرهابية المتزايدة أخطارها عاما بعد عام، خاصة وأن تركيا تنسب هذه الأعمال إلى أحزاب سياسية معارضة)؛ للنظام القائم ومن أبرز هذه الأحزاب السياسية هو حزب العمال الكردستاني (PKK)؛ لذلك كان من الضروري على صانع القرار السياسي التركي من مواجهة هذه التهديدات الإرهابية وإيجاد ديناميكية للتعامل تحمل مجموعة من القرارات السياسية متأثرة بالتهديدات الإرهابية لحزب (PKK)، فبالرغم عن كل ما صدر عن صانع القرار السياسي التركي منذ بداية نشاط حزب العمال الكردستاني وعملياته الإرهابية إلا أن شدة هذه النشاطات مازالت قائمة حتى الان.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تعامل صانع القرار السياسي التركي مع التهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وكيفية تأثير هذه التهديدات كمطالب على مخرجات النظام السياسي في تركيا والمتمثلة في مجموعة من البرامج والقرارات السياسية.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الإرهابية؛ صنع القرار السياسي التركي؛ حزب العمال الكردستاني؛ الصراع؛ النظام السياسي.

Abstract:

There are a lot of countries in the world, whether the Arabic or the western countries, suffer from the danger of the terroristic threats. These latter include the ugliest and the most dangerous operations on humanity, and they are performed individually or even collectively by different parties inside and outside the country. The Turkish political system is one of many systems that suffered and are still suffering from the terroristic operations which increase year after year; espetially that Turkay attributes these operations to certain political parties that are opponent to the existing system such as 'Partiya Karkerên Kurdistanê (PKK)', which refers to 'Kurdistan Workers' Party'. Therefore, it was a necessity for the Turkish decision makers to confront these terroristic threats and to find out a dynamic way which has plenty of political decisions affected by the terroristic threats of the (PKK).

This study aims to analyze how the Turkish political decision-maker deals with the terrorist threats of the PKK and how these threats affect the outcomes of the political system in Turkey, which is a set of programs and political decisions.

key words: *Terroristic threats; The Turkish political decision making; Kurdish Workers; Party; Conflict; The political system*

مقدّمة:

لاشك أن التهديدات الإرهابية وما تعكسه من أعمال خطرة ترجع آثارها السلبية أساسا على المجتمع بصفة عامة النظام السياسي بصفة خاصة؛ وهذه من أهم المطالب التي لابد على صانع القرار السياسي من وضعها في أولويات جدول الأعمال؛ بوصفها أعمال تعبر عن مطالب فئة معينة بغية الضغط والتأثير على صانع القرار السياسي من أجل تحقيق مطلب معين أو من أجل رفض قضية معينة؛ وبالتالي فهي مطالب ترد إلى النظام السياسي، تتطلب بالضرورة صنع قرار سياسي في مواجهة تلك المطالب، وعليه يتولد قرار سياسي متأثر بتلك المطالب والمتمثلة أساسا في التهديدات الإرهابية؛ الأمر الذي تعاني منه العديد من الأنظمة السياسية في العالم من أهمها النظام السياسي التركي؛ فصانع القرار السياسي في هذا البلد أصبح في مواجهة مباشرة مع هذه التهديدات الإرهابية والمفتعلة من قبل أطراف داخلية على رأسها حزب العمال الكردستاني.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مدى انتساب أعمال وأنشطة حزب العمال الكردستاني للأعمال والتهديدات الإرهابية وتصنيفها ضمن المطالب الإرهابية.

2- إدراك طبيعة القرارات السياسية التركية في مواجهة مضادة لتهديدات حزب العمال الكردستاني.

3- التعرف على مدى نجاعة النظام السياسي التركي في طبيعة تفاعله مع حزب العمال الكردستاني.

4- محاولة وضع سيناريوهات مستقبلية حول تشابك العلاقة بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني.

انطلاقا مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

فيم تمثلت ديناميكية تعامل صانع القرار السياسي التركي في تأثره بالتهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيم تتمثل نشاطات والتهديدات الإرهابية حزب العمال الكردستاني؟

2- ما هي أهم القرارات السياسية التركية المتأثرة بالتهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني؟

3- ما هي أهم السيناريوهات المستقبلية في تشابك العلاقة بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني؟

الفرضية الرئيسية:

كلما تعرض النظام السياسي التركي لتهديدات إرهابية معبرة عن مطالب حزب العمال الكردستاني كلما تطلب صنع قرار سياسي كمواجهة لتلك التهديدات.

الفرضيات الفرعية:

1- تعكس نشاطات حزب العمال الكردستاني بطبيعتها كل ما يتصف بالعنف والإرهاب.

2- كلما كانت هناك مخرجات من طرف النظام السياسي التركي للتفاعل مع مشكلة التهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني كلما ازدادت حدة المشكلة أكثر.

3- طالما أن مخرجات النظام السياسي التركي بطبيعتها لا تستجيب للمطلب الأساسي لحزب العمال الكردستاني فإن إمكانية حل الصراع تبقى محدودة.

منهج التحليل:

نظرا لموضوع وطبيعة الدراسة تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة النظام السياسي التركي وكيفية تفاعله مع تهديدات حزب العمال الكردستاني.

وللإجابة عن الإشكالية تم إتباع العناصر التالية:

المبحث الأول: التهديدات الإرهابية كتعبير عن مطالب حزب العمال الكردستاني.

المبحث الثاني: أهم القرارات السياسية التركية المتأثرة بتهديدات حزب العمال الكردستاني.

المبحث الثالث: تقييم أساليب المواجهة والمواجهة المضادة وأهم السيناريوهات المستقبلية في طبيعة العلاقة.

المبحث الأول

التهديدات الإرهابية كتعبير عن مطالب حزب العمال الكردستاني

يتناول هذا المبحث كيفية تصنيف أعمال وأنشطة حزب العمال الكردستاني ضمن التهديدات الإرهابية وذلك من خلال:

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الإرهابية والتنظيم السياسي لحزب العمال الكردستاني ونشاطه المسلح

تعبر التهديدات الإرهابية عن مطالب مجموعة معينة إزاء قضية معينة وهو الاتجاه الذي اتجه حزب العمال الكردستاني من أجل التعبير عن مطالبه من خلال تنظيمه السياسي ونشاطه المسلح ما جعل هذا النشاط يصنف ضمن الأعمال الإرهابية وهو ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: طبيعة التهديدات الإرهابية

تناولت العديد من الدراسات ماهية الإرهاب فسعت إلى التعمق في مضمون وطبيعة هذه الظاهرة بهدف التوصل إلى تعريف شامل لهذا المفهوم، وقد كان من أهم هذه التعريفات ما يلي:

1- الإرهاب هو منهج للنزاع، وهجوم مقصود ضد الأبرياء خارج على نطاق نظام الحرب، مصحوبا بالخوف والرعب[1].

2- الإرهاب هو نشاط مقصود، فردي أو جماعي، بغرض التخويف والتأثير[2].

يلاحظ من هذين التعريفين ما يلي:

- أن الإرهاب هو هجوم أو نشاط مقصود.

- أنه يكون مصحوبا بالخوف والرعب؛ وبالتالي فهو يعكس مضمون التهديدات طالما أنه يزرع الفزع في نفوس الأفراد، وبالتالي فهو عبارة عن تهديد.

- أن غرضه التأثير، هذا التأثير الذي يكون القصد منه هو الضغط على طرف أو جهة معينة وكثيرا ما يكون هذا الطرف هو النظام السياسي في الدولة، ومن الطبيعي أن هذا التأثير تكون من ورائه مطالب وحاجات فيمارس من أجل الاستجابة لها.

وبالتالي نستنتج أن نشاط وهجوم الإرهاب هو عبارة عن تهديدات إرهابية تمارس من أجل التأثير على صانع القرار السياسي من أجل تحقيق مطلب معين.

وبالنظر إلى حزب العمال الكردستاني في تركيا، نجده يتجه إلى النشاط الإرهابي من خلال أعمال العنف التي يقوم بها ضد النظام السياسي القائم بهدف تحقيق مطلب وكسب قضية خاصة تعبر عن الهوية.

الفرع الثاني: مطالب حزب العمال الكردستاني كمصدر تهديد إرهابي.

إن الاعتراف بحق تقرير المصير لإثبات الذات كهوية لتفعيل الامتياز والنفوذ والهيبة ؛ كان حاجة ومطلباً وقضية للشعب الكردي؛ حاجة لتأمين الغذاء والكساء ومطلب للأمن والاستقرار وإيجاد الكيان السياسي وتوحيد المناطق الكردية وقضية مصير وسيادة واستقلال وهوية للتحرر من التبعية[3].

تتسم القضية الكردية التي هي حاجة للمواطن ومطلب لأمنه بقدر كبير من التعقيد؛ حيث تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والعرقية... فضلا على تعقد الأطراف جعلها أحد الأوراق الضاغطة التي يستخدمها أطراف الصراع في المنطقة كل في مواجهة الأخر أو نظرا لأن الأكراد يتوزعون على عدة دول مجاورة ، يتفاوت وضعهم من إنكار تام لحقوقهم؛ في تركيا وإيران وسوريا إلى تمتعهم بنوع من الحكم الذاتي في العراق، هذا التفاوت يعد أحد مصادر التهديد والتوتر في المنطقة؛ ويمهد للبحث عن واجب تأمين حق تقرير المصير[4].

وعليه من حيث المقومات؛ يحيط بإقليم كردستان الموجودة في الجزء الجنوبي للدولة العراقية أربع دول هي تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا من الغرب والعراق الذي يشكل الإقليم جزءا منه من الجنوب وهذا الوضع الجغرافي يبين أن كردستان هي حبيسة جغرافيا بين هذه الدول[5].

انطلاقا من هذا، نستنتج أن الأكراد كشعب أو كردستان كإقليم يشكلان ما يعرف بالمشكلة الكردية بالنسبة للدول المحيطة وهنا نورد بالخصوص المشكلة الكردية-التركية؛ هذه الأخيرة التي بدأت منذ مطلع القرن الماضي، وبالتحديد ثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925؛ أحد أبرز مشاكل تركيا المستديمة والتي ترفض بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة، الاعتراف بالأكراد كقومية داخل تركيا في ظل سعي الحكومة التركية في صهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي بدءا بتسمية الأكراد (أتراك الجبل) ورفع كل ما يمت إلى الكرد من القواميس والمعاجم التركية[6].

المطلب الثاني: التنظيم السياسي لحزب العمال الكردستاني ونشاطه المسلح

بالنظر إلى فحوى وأساس مطالب حزب العمال الكردستاني، نجدها أنها مطالب سياسية بالدرجة الأولى؛ قصد تحقيق الانفصال، وبالتالي كان من الضروري على الحزب انتهاج سبل من أجل تحقيق ذلك؛ وهو ما سنتناوله من خلال التنظيم السياسي لحزب العمال الكردستاني ونشاطه المسلح .

الفرع الأول: التنظيم السياسي لحزب العمال الكردستاني

ومنذ ستينات القرن الماضي، دخلت الحركة الكردية مرحلة التنظيم السياسي؛ فقد شهد عام 1963 تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا ويعد إمداد للتيارات الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي والأغوات وبقيت الأحزاب الكردية ضعيفة، وغير مؤثرة في الساحة التركية حتى أنها لم تنجح في استقطاب الأكراد أنفسهم، مما أبقاها عاجزة عن مواجهة الحكومة التركية للمطالبة بالاعتراف بحقوقهم على الرغم من وجود عدد من النواب الأكراد في المجلس الوطني التركي، إلا أن مشاركتهم السياسية ظلت محدودة، وفي نهاية الستينيات في القرن الماضي، بدأت الحركة الكردية بالنشاط؛ فقد شهدت تركيا

عديداً من المظاهرات طيلة عامي 1968م-1969م وكلها تندد بما أطلقت عليها السياسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي[7].

ولقد تبلورت الفكرة القومية الكردية بعد قيام الدولة التركية، وتحولت إلى فكرة إيديولوجية مفادها؛ أن حل القضية يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية، وشرع دعاة التيار هذا في تشكيل تنظيمات سياسية كان أبرزها تلك التي شكلها عبد الله أوجلان باسم حزب العمال الكردستاني، ويعرف اختصار بارتي كريكاراني كردستان"[8]. وهو "جماعة مسلحة كردية يسارية ذات توجهات قومية كردية وماركسية لينينية هدفها إنشاء دولة كردستان المستقلة[9]. وفي المؤتمر الثامن للحزب عام 2002م تم اتفاق أعضاء الحزب على تغيير اسمه إلى "مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني" وتعني مؤتمر أو حزب الدعوة وباشر الحزب ببناء تنظيم Kongre-Gel وكذلك عرف تحت مسمىKADEK عسكري له في أب 1984م باسم "قوات تحرير كردستان" كما أعلن بدء الكفاح المسلح في العام نفسه، فالحزب يؤمن بالفكر الثوري الماركسي اللينيني فهو تنظيم عرقي اثني يستخدم القوة ضد الأهداف العسكرية والمدنية لغرض تحقيق أهدافه[10].

الفرع الثاني: حزب العمال الكردستاني ونشاطه المسلح

كما تجدر الإشارة، إلى أن هناك أحزاباً تابعة له من بينها حزب الحياة الحرة الكردستاني في كردستان وإيران وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا وحزب الحل الديمقراطي الكردستاني في كردستان العراق؛ وهي جماعة مسلحة رغم اسمها كمنظمة إرهابية علىPKK ويمثلها حزب سياسي في تركيا منذ 2008م يسمى حزب السلام والديمقراطية، ويصنف أل لوائح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران وسوريا وأستراليا[11].

أيضا يصر على حق PKK إن المنظمات الكردية، تفهم حق تقرير المصير كحكم ذاتي (ثقافي وسياسي).وإن

تقرير المصير ويرغب في تحقيقه كفيدرالية ضمن حدود تركيا، ولأن تأسيس دولة قومية في المنطقة يعد أمرا غير واقعي بسبب المصالح السياسية المختلفة وميزان القوى القائم فإن المنظمات الكردية تركز مطالبها على تحقيق الحكم الذاتي (الثقافي والسياسي)، في الدول التي يعيش فيها الكرد دون تعريض وحدة أراضي هذه الدول للخطر[12].

وهكذا فإن هناك فهما متعدد الأشكال للحكم الذاتي الكردي في تركيا؛ وهي الحكم الذاتي الثقافي، وحق تقرير المصير، والفيدرالية[13].

وعليه بدأ حزب العمال الكردستاني نشاطه المسلح أو تهديداته الإرهابية ضد النظام السياسي التركي من أجل تحقيق مطالبه من خلال؛ الهجوم الذي شنه على مدن يشرناك واروخ ويشران التابعة لولاية سعرت وقرية شمديلي في ولاية حكاري في 15 أوت 1984، وعد هذا التاريخ، بداية لحرب طويلة الأمد واستمرت حتى الوقت الحاضر، من خلال العمليات العسكرية وحرب العصابات التي يقوم بها مقاتلو الحزب بالتعرض على دوريات الجيش والشرطة والمؤسسات العسكرية والمدارس المنتشرة في منطقة

جنوب شرقي البلاد بين آونة وأخرى. فعلى سبيل المثال، بلغت عمليات الاقتحام والهجوم والاغتيال التي نفذها أولئك المقاتلين ضد القوات التركية خلال سنة واحدة (15 أوت 1989-15 أوت 1990)، 251 عملية[14].

وتجدر الإشارة، أن الحزب يستمد قوته ودعمه من دعم الشعب الكردي له، وكذلك من مساندة بعض الدول المعادية للسياسة التركية مثل اليونان وأرمينيا والإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فضلا عن أحزاب وحكومات يسارية في قارة أوروبا مثل بلغاريا، ناهيك عن دور المهجر الكردي في القارة نفسها وبخاصة في ألمانيا[15].

في نفس السياق، يمكن الإشارة إلى أهم القادة الأكراد الذين يمثلون حزب العمال الكردستاني إضافة إلى أوجلان؛ والذين رصدتهم واشنطن بملايين الدولارات لاعتقالهم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

القائد	أهم نشاطاته
مراد قره يلان	كان له دور كبير في إبقاء الحزب وكوادره متماسكين بعد اعتقال زعيم الحزب أوجلان، وأصدرت تركيا مذكرة اعتقال بحقه إلى جانب اثنين من رفاقه بعدة تهم من أهمها، "الإرهاب".
جمال بايبك	من أكثر الأسماء تداولا في تركيا؛ لإدارته العمليات العسكرية ضد الجيش التركي إلى جانب غيره من القادة العسكريين الذين يتمركزون في جبل قنديل معقل الحزب.
دوران كالكان	خاض عدة معارك ضد الجيش التركي؛ ويتبع الحزب أسلوب حرب العصابات ضد الجيش وقوات الأمن في تركيا.

المصدر: www.bbc.com/middeleeast

ومن أبرز الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني ونشاطه المسلح، على الأراضي التركية؛ والتي استهدفت مواقع مختلفة في أنحاء تركيا، بعضها عسكري، وبعضها مدني، خلال عامي 2015 و2016؛ والتي تعد من أخطر هجمات الحزب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

هجمات 2015	المنطقة	الهدف	أثار الهجوم
7/20	سروج(مركزا ثقافيا)	المدنيين	30 قتيلا، وحوالي 100 جريح.
7/26	محافظة -ديار بكر-	الجيش	مقتل جنديان، وجرح 4.
8/10	اسطنبول+ شرناق	جيش + مدنيين	3 قتيلا، من بينهم 4 عناصر شرطة.
هجمات 2016	**المنطقة**	**الهدف**	**أثار الهجوم**
2/18	محافظة –ديار بكر-	الجيش	مقتل6 جنود.
5/17	العاصمة-أنقرة-	الجيش	28 قتيلا، 61 جريحا.

المصدر: www.bbc.com/arabic/middleeast/2016.

يلاحظ مما سبق، أن التهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني تكون موجهة إلى المؤسسات العسكرية في تركيا، والتي تعتبر الطرف الرئيس لصنع القرار في النظام السياسي التركي؛ فتوجهت نشاطات الحزب نحو دوريات الجيش والشرطة التي تمثل المؤسسات العسكرية من أجل التأثير على صانع القرار السياسي وعلى مخرجاته، والاستجابة لمطالب الحزب، وعليه: كيف أثرت التهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني على مخرجات النظام السياسي التركي؟ وما هي ديناميكية التعامل مع الحزب؟

المبحث الثاني

أهم القرارات السياسية التركية المتأثرة بتهديدات حزب العمال الكردستاني

لقد تعرض النظام السياسي التركي لمجموعة من التهديدات الإرهابية من خلال نشاطات وأعمال حزب العمال الكردستاني مما تطلب بالضرورة صنع قرارات سياسية من أجل التعامل مع طبيعة هذه التهديدات وهو ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

المطلب الأول: كيفية تعامل صانع القرار التركي مع مطالب حزب العمال الكردستاني

من أجل الاستجابة لضغوط ومطالب حزب العمال الكردستاني وتهديداته الإرهابية، توجه صانع القرار السياسي التركي إلى ديناميكية من أجل التعامل مع الوضع؛ وذلك من خلال التعرف إلى طبيعة صنع القرار السياسي التركي وطبيعة تعامل صانع القرار تجاه مطالب حزب العمال الكردستاني:

الفرع الأول: طبيعة صنع القرار في النظام السياسي التركي

هناك مركزان لصنع القرار في النظام السياسي التركي: السلطة المدنية (ممثلة في مجلس الوزراء والبرلمان) والسلطة العسكرية (ممثلة في مجلس الأمن القومي)، أن عملية صنع القرار تبين علاقة تبادل قوي ينتج عنها عدم توازن في السلطة على حساب السلطة المدنية، وإن وجود السلطة العسكرية في النظام السياسي يعيق ويعرقل التعددية والتحول نحو الديمقراطية وتطور مجتمع وسياسة متحضرين، ولما كانت القضية الكردية تعد مشكلة قومية وفق التعريف الذاتي للسياسة التركية والجيش التركي، ومصدر خطر محتمل بالنسبة للمبدأ الكمالي (نسبة لمؤسس الدولة كمال أتاتورك)؛ " وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة "؛ ولما كانت النظرة المسبقة تجاه المطالب الكردية لمزيد من تحقيق الذات تقوم على أساس كونها تهديد " انفصالي "؛ فمن الواضح أن مجلس الأمن القومي هو صانع القرار الرئيسي في موضوع القضية الكردية[16].

إن قانون مكافحة الإرهاب يعد معضلة تركيا القانونية- السياسية وأن الدعاية ضد " وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة"؛ تخضع للعقوبة حسب المادة (8) من قانون مكافحة الإرهاب[17].

الفرع الثاني: طبيعة تعامل صانع القرار تجاه مطالب حزب العمال الكردستاني

حدث أول تغيير في السياسة التركية تجاه الكرد في عهد " توركت أوزال "، (1982م-1993م)؛ وقد تميز هذا العهد بسياسة تغيير هيكلي وتحديث اقتصادي وسياسي مع إقصاء تدريجي قصري للنخبة

المهيمنة والراسخة تقليديا من البيروقراطية والجيش لصالح نخبة وظيفية معظمها من دوائر رجال التجارة والصناعة، وفي المرحلة الأخيرة فقط من عهد أوزال بدأت السياسة المتبعة تجاه الكرد تشهد تغييرا، ورغم استمرار القمع والسيطرة من جانب الجيش فأن هذا العهد شهد إدخال ليبرالية في المجال الثقافي والتطوير الاقتصادي في المناطق ذات الغالبية الكردية، وكانت سياسة أوزال تهدف أساسا إلى الحوار[18].

لكن هذه السياسة اتسمت بالفشل في التعامل مع نشاطات حزب العمال الكردستاني ففي تسعينات القرن الماضي؛ شنت تركيا عدة عمليات عسكرية كبيرة عبر الحدود لاجتثاث معسكرات الحزب من جذوره، لكن لم تكلل هذه الجهود بالنجاح حتى الان[19]. وإلى ذلك الحين أصبح التدخل العسكري هو الحل المناسب بالنسبة لصانع القرار السياسي التركي في التعامل مع أعمال العنف التي يمارسها الحزب للضغط على النظام السياسي من أجل تحقيق مطالبه، وبالتالي اتجاه صانع القرار إلى سياسة القوة لحل المشكلة، إلى غاية وصول حزب "العدالة والتنمية"، إلى السلطة واتجاهه توجهات جديدة ووضعه لمقاربة سلمية في التعامل مع مطالب حزب العمال الكردستاني بدلا من استخدام القوة في ذلك أو مواجهة العنف بالعنف والتي لم تزد إلا في شدة الصراع بين الطرفين.

المطلب الثاني: أهم القرارات السياسية للنظام السياسي التركي المتأثرة بتهديدات حزب العمال الكردستاني وأهم الأحداث الناتجة في العلاقة بين الطرفين

لقد كان لمطالب حزب العمال الكردستاني، وما تحمله من تهديدات إرهابية تأثير كبير على طبيعة صانع القرار السياسي التركي؛ وذلك من خلال صنع قرارات سياسية في مواجهة لتلك المطالب، وهو ما سنتطرق إليه في ما يلي:

الفرع الأول: أهم القرارات السياسية للنظام السياسي التركي المتأثرة بتهديدات حزب العمال الكردستاني الإرهابية.

منذ اعتلاء" حزب العدالة والتنمية " ؛ منصة الحكم في النظام السياسي التركي عام 2002م والذي لم يستعجل في معظم ملفاته على طرح أية مبادرة سياسية خاصة بالقضية الكردية، بل عمل في سنواته الأولى على تنمية الاقتصاد التركي التي أدت إلى استقرار سياسي وأثمرت حاضنة شعبية شجعته لاحقا على فتح الكثير من الملفات الشائكة منها (المشكلة الكردية)؛ تحت عنوان: التوافق مع معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي[20].

وعليه تقوم مقاربة حزب العدالة والتنمية على مبادئ رئيسية يمكن تلخيصها في:

أولاً- اعتبار القضية الكردية شأنا تركيا أو مشكلة داخلية، وليس قضية إقليمية أو حربا بين أعداء، ولذلك تفضل الحكومة التركية استعمال مصطلح " الحل " أو " التسوية " وليس " السلام " لوصف العملية السياسية الجارية.

ثانياً- حل القضية الكردية سياسيا ضمن إستراتيجية متكاملة، وليس من خلال رؤية أمنية – عسكرية[21].

لكن وفي عام 2008 نفذ الجيش التركي عملية "شمس" البرية مع دعم جوي في شمال العراق، حيث شارك في العملية التي استمرت أسبوعا واحدا عشرة ألاف جندي تركي؛ الأمر الذي يثبت عودة التدخل العسكري في التعامل مع نشاطات الحزب، وبعد سنتين تقريبا وفي2010 أجريت مفاوضات سرية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في العاصمة النرويجية –أوسلو- لكنها لم تسفر بنتائج[22].

ويأتي الربيع العربي؛ ليعصف برياحه على النظام السياسي التركي عام **2011**؛ والذي تأثر بالثورات العربية والتي انعكست بالسلب لتقوم بدورها بتحريك القضية الكردية في تركيا، خاصة منها الانتفاضة السورية.

ففي عام 2012؛ كانت هناك محاولة من حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية لتسوية خلافاتهما وحل المسألة الكردية؛ مما أسفر عقد محادثات رسمية بين حزب العمال الكردستاني والدولة[23].

وعليه أطلقت حكومة "حزب العدالة والتنمية" برئاسة رجب طيب أردوغان "عملية إحلال السلام الداخلي"؛ وكان أهم بند من بنود هذه العملية وقف إطلاق النار، وانسحاب عناصر تنظيم حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية، والتخلي عن العمل المسلح مقابل إصلاحات سياسية وثقافية تلغي جميع القيود على المواطنين الأكراد، وتمكنهم من مباشرة حقوقهم، إضافة إلى العفو العام عن عناصر التنظيم ممن لم تلطخ أيديهم بدماء الشعب التركي[24].

عملت حكومة "حزب العدالة والتنمية "؛ متأثرة بتهديدات حزب العمال الكردستاني على خطوات بسيطة ومتدرجة في مجال الحقوق الثقافية والاجتماعية للأكراد، ثم استمر عليها وبني عليها بعديد المحادثات من بينها:

1- السماح بتعليم الكردية كمادة غير إلزامية في المدارس عام 2012م.

2- السماح للمتهمين الأكراد باستخدام لغتهم الأم في الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء في يناير 2013م.

3- حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعلنها "أردوغان" في سبتمبر 2013م؛ والتي تضمنت السماح بفتح مدارس ومعاهد خاصة تدرس بلغات غير التركية (الكردية خاصة)، والدعاية السياسية بلغات ولهجات أخرى، وتغيير أسماء بعض القرى والبلدات لتعود لأسمائها القديمة، وزيادة عقوبات جرائم العنصرية والتمييز على أساس اللغة والعرق القومية وصولا إلى تغيير "القسم الطلابي" الذي كان يتلى صباحا في كل المدارس التركية لأنه يشير إلى الطالب "التركي" حصرا.

4- إتباع سياسة تنمية جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية، من خلال عشرات المشاريع الاقتصادية والتنموية من طرق ومستشفيات ومطارات وجامعات ومرافق سياحية.

5- إقرار قانون "إنهاء الإرهاب وتمتين الوحدة المجتمعية"، الذي يفوض الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية للعملية السياسية، ويزيل المسؤولية الجنائية عن المشاركين فيها، ويسمح بعودة من يلقي السلاح لبيته ويضمن مشاركته في الحياة المجتمعية[25].

6- لكن عملية " السلام " الهشة انهارت في يوليو 2015 مما أدى إلى تجدد أعمال العنف التي كانت قد أودت بالفعل بحياة أكثر من 40 ألف شخص منذ بداية الصراع في الثمانينات[26]. كما أن هذه العملية التي كانت تقضي بانسحاب عناصر تنظيم حزب العمال الكردستاني لم تكلل بالنجاح وعاد من جديد إلى نهجه الإرهابي؛ بذريعة قيام تنظيم داعش بعمليات إرهابية داخل البلاد ضد أنصاره[27].

الفرع الثاني: أهم الأحداث الناتجة في علاقة النظام السياسي التركي ونشاطات حزب العمال الكردستاني

والجدول التالي؛ يوضح أهم الأحداث الناتجة في علاقة النظام السياسي التركي مع نشاطات حزب العمال الكردستاني من 2012 إلى 2017 ، ويسجل أهم القرارات السياسية المتخذة من طرف النظام السياسي التركي والمتأثرة بتهديدات حزب العمال الكردستاني في إطار ديناميكية التعامل مع هذا الحزب؛ وكذا ردود فعل هذا الأخير إزاء السياسات المتخذة وفي النهاية سعي الطرفين من أجل التوصل إلى حل المشكلة الكردية.

السنة	الحدث
2012	- تصاعد القتال بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية واعتقال هذه الأخيرة للعديد من الناشطين الأكراد وفي أكتوبر من العام نفسه أجريت جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة التركية والحزب الكردستاني. - في 28 ديسمبر ريس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يعلن عن محادثات مع رئيس حزب العمال أوجلان في السجن من أجل التوصل إلى سلام.
2013	– مفاوضات جديدة بين أوجلان في سجنه بجزيرة أميرالي في بحر مرمرة وبين مسئولين في الاستخبارات التركية. - حزب العمال يعلن رسميا وقفا لإطلاق النار مع تركيا وذلك في أعقاب الدعوة التي وجهها أوجلان لإنهاء النزاع المسلح. - دعوة أوجلان من سجنه الحزب إلى وقف القتال والانسحاب من تركيا، وقال في رسالة تليت في ديار بكر بجنوب شرقي البلاد؛ " اليوم بداية عهد جديد، يجب أن تعلو فيه السياسة عن السلاح "، مضيفا " لأن وصلنا إلى مرحلة يتعين فيها على العناصر المسلحة الانسحاب إلى خارج حدود تركيا."
2015	– 22 يوليو انتهاء عملية السلم الأهلي بعد قيام حزب العمال الكردستاني بقتل اثنين من رجال الشرطة في بيتهما، وعودة الاشتباكات بين الجانبين مرة أخرى. - في أوت؛ حزب العمال الكردستاني يعلن 16 منطقة جنوب شرق تركيا مناطق حكم ذاتي

	خاضعة له وحفر الخنادق وتحصن في هذه المناطق، تلا ذلك عمليات عسكرية تركية نجحت في إعادة السيطرة على هذه المناطق وتم القضاء على 2544 مقاتلا من العمال الكردستاني في العمليات، في حين قضى 465 جنديا ورجل أمن من الجانب التركي.
2017	– 25 أفريل الجيش التركي يقول أنه نفذ ضربات جوية على أهداف لمسلحي حزب العمال الكردستاني قرب جبال سنجار بالعراق وفي شمال شرق سوريا لمنع الجماعة من إرسال أسلحة ومتفجرات لشن هجمات داخل تركيا.

المصدر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/4/26

يلاحظ مما سبق في إطار ديناميكية تعامل النظام السياسي التركي مع نشاط حزب العمال الكردستاني أنه تسجل حالة من عدم الاستقرار الدائم في طبيعة العلاقة بين الطرفين؛ فكلما تم اتخاذ قرار من أجل تسوية النزاع كلما ازدادت حدة النزاع أكثر وكلما زادت أنشطة الحزب تجاه النظام أكثر، وعليه ما هي أهم السيناريوهات التي يمكن رصدها في مستقبل العلاقة بين طرفي العلاقة؟

المبحث الثالث

تقييم أساليب المواجهة والمواجهة المضادة وأهم السيناريوهات المستقبلية في طبيعة العلاقة بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني

اعتمد حزب العمال الكردستاني، في مواجهته على التهديدات الإرهابية من أجل التعبير عن مطالبه في مقابل تعرضه لمواجهة مضادة من طرف النظام السياسي التركي؛ من خلال مجموعة القرارات السياسية التي اتخذت في هذا الإطار، إلا أن الأمر الذي يسجل هو زيادة حدة الصراع بين الطرفين وهو ما سنعالجه من خلال تقييم أساليب المواجهة والمواجهة المضادة ومحاولة وضع أهم السيناريوهات المستقبلية في طبيعة الصراع .

المطلب الأول: تقييم أساليب المواجهة والمواجهة المضادة

لقد اتجه النظام السياسي التركي في مواجهته المضادة لحزب العمال الكردستاني، سبل السلم وسبل القوة، إلا أن طبيعة الصراع بين الطرفين، تزداد شدتها في كل مرة أكثر من سابقتها، الأمر الذي يحتم معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا المشكلة، وهو ما سنتطرق إليه من خلال تقييم طبيعة الصراع بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني وتسجيل أسباب استمرار الصراع بين الطرفين.

الفرع الأول: تقييم طبيعة الصراع بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني

بالرغم من أن النظام السياسي التركي، بزعامة "حزب العدالة والتنمية" أرتكز في مواجهته المضادة لنشاطات حزب العمال الكردستاني على المقاربة المذكورة سابقا، إلا أن هذه الأخيرة أثبتت فشلها مع السنوات اللاحقة لها، وسجلت تناقض في مضمونها؛ وذلك من خلال:

أولاً- أن المشكلة الكردية في تركيا؛ تخطت الحدود الداخلية للدولة وأصبحت مشكلة إقليمية، من خلال ما نلاحظه اليوم بالتدخل العسكري التركي للمناطق المجاورة كسوريا والعراق، وهو ما يتناقض والنقطة الأولى من المقاربة.

ثانياً- اتجاه تركيا إلى الرؤية الأمنية العسكرية في تعاملها مع نشاطات حزب العمال الكردستاني، وليس إتباع استراتيجية متكاملة الأمر الذي يتناقض والنقطة الثانية من المقاربة.

وبالرغم من تجاوز تركيا مشكلة انعدام الاستقرار الداخلي، من خلال الجهود التي بذلها "حزب العدالة والتنمية "؛لإنشاء دولة شاملة خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين إلا أن افتقارها للسلم الاجتماعي يعتبر المشكلة الأبرز[28]. ودليل ذلك ما يلي:

1- اندلاع تظاهرات "منتزه جيزي" عام 2013م وتلاشي السلم الاجتماعي.

2- تعاظم المشاكل منتصف صيف عام 2015م.

3- الانتخابات العامة في يونيو وتفجير "[29]سروج".

وهو الأمر، الذي أعاد إشعال الحرب بين الحكومة و"حزب العمال الكردستاني" التي بقيت هامدة لعدة سنوات كما يظهر كذلك انعدام السلم الاجتماعي اليوم من خلال الاستقطاب الحاصل بين الشباب وكبار اليساريين والمحافظين والأهم بين الأتراك والأكراد. أو على الأقل بين من يعتبرون أنهم أتراك ومن يعرفون أنفسهم بأنهم أكراد. كما ساهم نظام "حزب العدالة والتنمية " برفع سقف المواجهة مع "حزب العمال الكردستاني"؛ الذي يعتبره "حزب العدالة والتنمية" وحلفاءه تنظيما إرهابيا؛ الأمر الذي زاد حدة الاستقطاب ضمن المجتمع التركي وقوض السلم الاجتماعي[30].

كما أن عملية السلام الداخلي بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، والتي بدأت بشكل رسمي بتاريخ 28 ديسمبر 2012م والتي كانت بآمال عالية وقوية، لم تستمر طويلا؛ حيث تعرضت بعد الانتخابات البرلمانية التركية إلى انتكاسة وعادت من جديد إلى وضعها السابق، بل وبشكل أشد مما كانت عليه قبل إبرام اتفاقيات السلام[31].

فلقد تعرضت تركيا، لهجمات إرهابية انتحارية من تنظيم "داعش"؛ بخاصة عندما فجر انتحاري نفسه وسط تجمع بالقرب من حزب الشعوب الديمقراطي في بلدة "سروج"؛ ما أدى إلى مقتل أكثر من ثلاثين مواطنا، بعد ذلك أعلن تنظيم حزب العمال الكردستاني إنهاء اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان معمولا به منذ بدء عملية السلام الداخلي، وقام بقتل شرطيين في منزليهما عدا ذلك ردا على العملية الإرهابية التي قام بها تنظيم "داعش"[32].

في ظل هذه التطورات؛ دخلت تركيا في مواجهة المنظمات الإرهابية وأطلقت حملة أمنية ضد عناصر هذه التنظيمات داخليا وخارجيا، وقصفت قوات الجيش التركية مواقع لتنظيم "داعش" وحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا والعراق بالتوازي مع الحملات الأمنية داخل البلاد، وواصل تنظيم حزب العمال الكردستاني عملياته الإرهابية ضد عناصر الأمن والجيش؛ إذ جاوز عدد الشهداء في صفوف رجال الأمن والجيش خلال هذه الفترة 126 شخصا[33].

الفرع الثاني: أسباب استمرار الصراع بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني

وعليه يصف البعض من المطلعين على الشأن التركي؛ بأن الاقتتال الجاري بين تركيا وحزب العمال الكردستاني هو: "مشكلة عرقية"، بينما يصف البعض الأخر هذا الاقتتال بأنه "اقتتال مطالب ديمقراطية"[34].

وفي السياق نفسه، يشير المطلع على التوصيفات المختلفة للمشكلة الكردية الحقوقي عبد الله تونج، الباحث في معهد أنقرة الاستراتيجي، في دراسة أكاديمية له؛ بعنوان "الحكومة التركية وتحدي حزب العمال الكردستاني"، نشرت على الصفحة الرسمية للمعهد بتاريخ 11 أغسطس 2013م؛ بأنه ومع اختلاف التوصيفات للمشكلة الكردية إلا أن لب وأساس المشكلة واحد وهو: "مشكلة الانفصال" أو "الاستقلال الكردي في تركيا"؛ التي عادت طبول حربها تدق من جديد في تركيا وأصبح التحدي القديم الجديد القائم بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني قائما ويحتاج إلى عمل جاد ونشط[35].

ويبين تونج، حسب القانون الدولي؛ منذ بدأ حزب العمال الكردستاني بأعماله الإرهابية عام 1984م إلى يومنا الحالي وتركيا تحارب بمستوى "حربي منخفض الحجم" ضد جماعات انفصالية، بينما حزب العمال الكردستاني يصف الحرب الجارية بينه وبين الحكومة التركية على أنها مستمرة في إطار "تحرير الجغرافيا الكردية الواقعة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وتأسيس دولة كردستان المستقلة على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي وأسسه المتعلقة بالعرف والعادة واللذين يقران بالحقوق الطبيعية للأقليات الكبرى التي تحاول الاستقلال الذاتي"[36].

إن تعدد الو لاءات ومراكز القوى داخل حزب العمال الكردستاني، إضافة لخوضه صراعا داخليا مسلحا مع الدولة التركية لعشرات السنين، قد فتح منافذ للتدخلات الخارجية في القرار السياسي من قبل بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين؛ حيث سبق وأن إتهم وزير الداخلية التركي الأسبق إدريس نعيم شاهين إيران بدعم الحزب للضغط على تركيا في الملف السوري، كما صدرت عدة اتهامات من تركيا لألمانيا بدعم الحزب، إضافة إلى تسريبات تدعي تعاونه مع الموساد الإسرائيلي، وثمة شعور عام في تركيا وتصريحات متكررة لعدد من المسئولين واللاعبين الأتراك بأن هناك من أراد أن يشغل تركيا في ملفها الداخلي الشائك في فترة يراد فيها إعادة تشكيل المنطقة[37].

وفي شأن متصل؛ يفيد الباحث الحقوقي أوميت أوزداغ؛ في دراسة حقوقية له بعنوان، "ماذا كسب حزب العمال الكردستاني، وماذا خسرت تركيا؟"، نشرت بتاريخ 17 يوليو 2013م على الصفحة الرسمية لموقع معهد أبحاث القرن الواحد والعشرين الاستراتيجي بأنه: إذا تمكن حزب العمال الكردستاني من تعميق المشكلة والاقتتال الداخلي واستطاع نقل المشكلة إلى الساحة الدولية على أنها مشكلة استقلال أقلية إنسانية فإنه يمكن أن تقوم بعض العناصر الحاقدة على التقدم والنمو الاقتصادي التركي بتبني القضية ونقلها إلى المحافل الدولية وتسعى لتطبيق حقوق الإنسان الدولية النابعة من أسس المبادئ العامة والعرف والعادة الخاصين بالقانون الدولي وإذا تم ذلك فإن حزب العمال الكردستاني يتمكن من

الحصول على هوية "القضية الحقوقية الدولية"؛ وبالتالي يتمكن من الوصول إلى هدفه الانفصالي من خلال القانون الدولي[38].

ويصف أوزداغ الأمر؛ بأنه: "جد خطير ويجب على الحكومة التركية دوما أن تحرص على تطبيق، "المستوى الحربي كبير الحجم" تجاه هذه الجماعات الإرهابية الانفصالية قبل فوات الأوان وقبل وصول القضية إلى المحافل الدولية وعندها ستعجز تركيا من رد القضية من هناك لأنه سيكون هناك الكثير من الداعمين لها"[39].

إن السبب الداخلي الرئيسي للصراع؛ هو التطبيق الصارم للمفهوم الكمالي عن الأمة في تركيا، والذي يعرف الأمة التركية؛ بأنها مجموعة مواطنين دون اعتبار للهوية الإثنية، وينكر في تفسيره القانوني وجود وحماية الأقليات الإثنية، وإن هذا المفهوم للقومية ينطوي على محاولة إقامة دولة موحدة ومتجانسة، قوميا وثقافيا على أرض الجمهورية التركية[40]. الأمر الذي يتناقض ومطلب "الانفصال" لحزب العمال الكردستاني.

المطلب الثاني: أهم السيناريوهات المستقبلية في طبيعة العلاقة بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني

يسجل الوضع الجاري، في طبيعة الصراع بين النظام السياسي التركي وحزب العمال الكردستاني واستمراره؛ أهم التصورات المستقبلية في طبيعة العلاقة بين الطرفين، وهو ما سنتطرق إليه من خلال السيناريوهات التالية:

الفرع الأول: سيناريو الاستقرار الجزئي القلق (السلم المضطرب):

نجد أنه كلما اتخذ النظام السياسي التركي قرارات سياسية للتعامل مع المطالب الكردية وبالأخص مطالب حزب العمال الكردستاني كلما عاد الصراع بين الطرفين مرة أخرى، وبالتالي: فإن هذه الحلول تتسم بالآنية؛ كونها لا تقدم حل جذري للمشكلة، وعليه: وصف الوضع بالاستقرار الجزئي القلق والذي قد يؤدي إلى انفجار الوضع في أية لحظة ودليل ذلك ما حدث عقب أحداث سروج لعودة نشاطات حزب العمال الكردستاني بذريعة الرد على هجمات "داعش"، وبالتالي وجود (سلم مضطرب)؛ وطالما أن القرارات السياسية للنظام السياسي التركي في هذا الشأن تتسم بعدم الاستمرارية والثبات كون هذه القرارات لا تقدم العلاج المناسب لأصل المشكلة وهي "مشكلة الانفصال"، فإن طبيعة العلاقة بين طرفي الصراع سوف تبقى مضطربة.

وعليه يبقى الوضع بين كفتي ميزان: "حل"، "فشل" أو "استقرار"، "صراع" وبين سلم مضطرب للوضع يتميز تارة بالاستقرار وتارة أخرى بالانفجار.

الفرع الثاني: سيناريو بقاء سياسة كسر العظم (صراع دائم):

إذا أخذنا بلب المشكلة الكردية، نجد أنها؛ "مشكلة انفصال"، وسعي الأطراف الكردية الضاغطة والتي من بينها حزب العمال الكردستاني إلى تحقيق مطلب هدفه؛ "إنشاء دولة مستقلة"، والذي كان ومازال مطلب الطرف الكردي. في المقابل نجد أن النظام السياسي التركي منذ تأسيس تركيا عام 1923م

على يد كمال أتاتورك يقوم وفق عقيدة الدولة الكمالية على أساس مبدأ "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة"؛ ضمن مفهوم الدولة القومية.

وبالتالي: نجد أن هناك تناقضاً في جوهر السياسة لكل من طرفي الصراع، فبالنظر إلى سياسة النظام السياسي التركي نجده يعمل على بقاء وحدة الشعب وحماية الأرض وعدم تجزئتها في المقابل نجد أن الطرف الكردي يسعى إلى تحقيق الذات وإقامة حكم ذاتي، من خلال تجزئة الدولة التركية وإقامة دولة كردستان المستقلة وهو المطلب الذي يتناقض والعقيدة الكمالية.

وعليه فإن الصراع بين الطرفين يبقى **صراع دائم**، فمجمل القرارات السياسية المتخذة عن النظام السياسي التركي، هي قرارات ترضي مطالب ثقافية واقتصادية وليست قرارات تعالج وترضي مطالب سياسية وبالتالي فهي قرارات تعالج جزء بسيط من أساس المطلب الكردي وليس الجزء الكلي من هذا المطلب وهو الجزء السياسي والمتمثل في مشكل الانفصال.

وهو الأمر، الذي يبقي سياسة كسر العظم بين الطرفين، والتي تقوم على أساس تناقض السياسات وهو ما جعل كل القرارات التي يتخذها النظام السياسي التركي إزاء المشكلة الكردية؛ تتسم بعدم النجاح وعدم الاستمرارية وعودة الصراع في كل مرة أشد من سابقه وتعمق المشكلة أكثر وزيادة غموضها لدى صناع القرار، وبالتالي يبقى الصراع بين الطرفين صراع دائم طالما أن العلاقة بينهما علاقة تناقض في السياسات.

الفرع الثالث: سيناريو تحول المنطقة إلى بؤرة توتر وحرب المستدامة:

باعتبار أن حدود المشكلة الكردية تعدت الحدود الداخلية في تركيا إلى الحدود الخارجية، وأن المشكلة الكردية؛ هي مشكلة تشمل جميع الأكراد سواء منهم في سوريا أو العراق أو إيران، وهو التحدي الأكبر الذي أصبح يهدد الأمن التركي ومن المخاوف التي أصبحت من أولويات صانع القرار التركي؛ خاصة وأن حزب العمال الكردستاني له أذرع وتنظيمات تابعة له في كل من هذه الدول، وعليه أصبح النظام السياسي التركي في مواجهة مع تلك التنظيمات وأصبحت سياستها الخارجية تتسم بالتدخل العسكري في تلك المناطق خاصة منها سوريا والعراق بهدف القضاء على مراكز تواجد حلفاء حزب العمال الكردستاني. وبالتالي: تحول المنطقة المكونة من تركيا، سوريا، العراق وإيران إلى بؤرة توتر بسبب المخاوف التي تترتب عن هذا الحزب وتهديداته وبسبب عدم وضوح ووجود استراتيجية متبعة لكل من تلك الدول في إيجاد حل للمشكلة الكردية، هذه الأخيرة التي شكلت صراع يمكن القول على أنه صراع دائم وشكلت وضع دولي يمكن وصفه بالحرب دليل ذلك التدخل العسكري لتلك الدول، وعليه تحول المنطقة إلى بؤرة توتر وحرب يمكن وصفها بالحرب المستدامة تجاه المشكلة الكردية طالما أن التوجهات لحل هذه المشكلة أصبحت توجهات عسكرية.

الخاتمة:

تعبر التهديدات الإرهابية في فحواها عن تلك المطالب التي تحمل في طياتها ردود فعل فئات معينة والتي تكون نتيجة لأسباب جعلت من تلك الفئات التوجه لأكثر وأخطر الأعمال عنفا من أجل تحقيق مطالبها، الأمر الذي شهدته ومازالت تشهده تركيا في مواجهتها للتهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني الذي يسعى وراء تحقيق مطالبه مستخدما أشد الوسائل خطرا، وهو ما جعل بصانع القرار السياسي التركي ضرورة التوجه لمثل هذه المطالب والتهديدات كونها تشكل خطرا على الأمن الداخلي للدولة، بحيث كان لهذه التهديدات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني التأثير المباشر على صانع القرار السياسي التركي، الذي وبالرغم من كل ما صدر عنه من قرارات سياسية ومحاولات في حل هذه القضية إلا أن طبيعة الوضع والصراع تتصف بالسلم مرة وبالعداء مرة أخرى، وهو ما سجلته السنوات المتلاحقة ما بين 2011 إلى غاية 2017 الأمر الذي يجعل من الدارسين ضرورة وضع تصورات وسيناريوهات حول طبيعة العلاقة بين طرفي الصراع.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1- أن حزب العمال الكردستاني واستنادا لأعمال العنف التي يقوم بها وتوجهه للنشاط المسلح ضد النظام السياسي التركي هو تنظيم إرهابي وأن تلك النشاطات هي بطبيعتها تهديدات إرهابية بغية الضغط على النظام من أجل تحقيق مطالب معينة.

2- أن حزب العمال الكردستاني يحمل من وراء هذه التهديدات مطالب سياسية بالدرجة الأولى من أجل إنشاء دولة مستقلة التي كانت ولا تزال المطلب الأساسي لتشكيل الحزب والمطالبة بالحكم الذاتي وهو ما يتناقض والسياسة الكمالية للدولة القومية أو مع المبدأ الكمالي؛ "شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة".

3- أن هذه التهديدات الإرهابية كان لها تأثير على صانع القرار السياسي التركي وعلى مخرجات النظام السياسي وذلك من خلال القرارات السياسية التي كانت استجابة لمطالب حزب العمال الكردستاني وتهديداته الإرهابية.

4- يتسم الوضع في تعامل صانع القرار السياسي التركي مع حزب العمال الكردستاني بالنجاح تارة وبالفشل تارة أخرى ما يثبت عدم نجاح السياسات المتخذة في هذا الشأن، فكلما تم تهدئة الوضع ومحاولة تجاوز الأزمة كلما انفجر مرة أخرى وأدى إلى تعميق الأزمة أكثر.

5- أن صانع القرار السياسي التركي اتجه اتجاهين في تعامله مع حزب العمال الكردستاني؛ اتجاه التدخل العسكري من أجل القضاء على مراكز وحلفاء الحزب والذي زاد من الوضع خطورة ، والاتجاه السلمي والذي أثبت فشله مع السنوات اللاحقة له، بسبب انعدام رؤية واضحة في التعامل مع المشكلة الكردية.

أن وضع العلاقة الجارية بين الطرفين تؤدي إلى تصور ثلاث سيناريوهات أساسية محتملة:

- سيناريو الاستقرار الجزئي القلق (السلم المضطرب).
- سيناريو بقاء سياسة كسر العظم (صراع دائم).
- سيناريو تحول المنطقة إلى بؤرة توتر أو حرب مستدامة.
- **التوصيات والحلول المقترحة:**

أولاً- ما يزيد الوضع خطورة هو أن المشكلة الكردية في تركيا تخطت الحدود الداخلية للدولة إلى الحدود الخارجية لها بحيث أصبحت المشكلة، مشكلة إقليمية وزيادة المخاوف التركية من تهديد أمنها القومي، لذلك لابد على صانع القرار السياسي التركي من التعامل مع هذه المشكلة وفق إطارها الخارجي من أجل تجاوز المشكلات التي سوف تنجر عنها.

ثانيا: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لدى صانع القرار السياسي التركي، بأن القضية الكردية بصفة عامة

ومطالب حزب العمال الكردستاني بصفة خاصة هي بطبيعتها مطالب تعبر عن "حق الشعب في تقرير المصير"؛ وبالتالي فهي قضية تتسم بالحساسية وتمس بحقوق الإنسان الأساسية في إطارها العام، لذلك لابد على صانع القرار في هذا الشأن من إيجاد حل يتناسب مع هذا المطلب وليس إشباع مطالب سطحية.

ثالثاً- على صانع القرار السياسي التركي من "التوجه التام والكلي"، من أجل دراسة وتحليل الأسباب الجذرية التي أدت إلى بلورة هذه المشكلة في الأساس، ليتمكن في النهاية وفي إطار صنع القرار من التوصل إلى نتيجة تمكنه من حل هذا الصراع.

رابعاً- طالما أن أغلبية الأكراد يحتلون جزء كبير من أراضي تركيا، وأجزاء أخرى من: سوريا، إيران، العراق؛ فإن احتمالية تحقيق مطالبهم في إنشاء دولة مستقلة كبيرة جدا ويمكن تحقيقها خاصة وأن القضية في إطارها العام والأمني تمس حقوق الإنسان، لذلك لا بد على صانع القرار في هذا الإطار من التنبه لمثل هذا الوضع العام للمشكلة بإحاطتها بمؤثرات خارجية قد تساهم في رفع المطالب من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي وتدخل أطراف خارجية لحل القضية.

خامساً- احتمالية توجه الدول الكبرى والمنظمات العالمية إلى تسوية هذه القضية مثل ما يحدث مع القضية الفلسطينية/الإسرائيلية، الأمر الذي يزيد الوضع خطورة، لذلك لابد على صانع القرار من اتخاذ القرار الرشيد والذي يضمن رضى الطرفين.

الهوامش:

(1) Joseph S.Nye ,JNR, Power in The Global Information AGE. Routledge: New York,2004, p. 206.

(2) Andrew Michael Colarik,Cyber Terrorism :Political and Economic Implications,IDEA Group Publishing :London.2006.p15.

(3) علي محمد علي الطنازفتي، "حقوق وواجبات الأكراد السياسية والقانونية في ظل مئوية سايكس بيكو"،مجلة الجامعة الأسمرية ،العدد 27، السنة2013. ص419

(4) نفس المرجع، ص-ص420-422.

(5) نفس المرجع، ص423.

(6) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006 "،مجلة دراسات إقليمية، العدد 7،السنة 2007،ص1.

(7) نفس المرجع، ص2.

(8) نفس المرجع، ص2.

(9) من هي المنظمات الإرهابية التي تستهدف تركيا ؟ . متحصل عليه من موقع: بتاريخ: 07-04-2018. http://www.orient-news.net

(10) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص3.

(11) من هي المنظمات الإرهابية التي تستهدف تركيا؟، مرجع سابق.

(12) هنري باركي واخرون، القضية الكردية في تركيا. { تر}: هقال. اربيل، مؤسسة موكرياني،2007،ص74

(13) نفس المرجع، ص75

(14) حنا عزو بهنان، "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية1984-2007"،مجلة دراسات إقليمية، العدد5،السنة2012،ص6.

(15) نفس المرجع، ص6.

(16) هنري باركي واخرون ، مرجع سابق، ص45

(17) نفس المرجع، ص40

(18) نفس المرجع،ص 46

(19) فلاديمير فان فيلغينبورغ، قنديل وحزب العمال الكردستاني ضمن ألاعيب الانتخابات التركية، متحصل عليه من: بتاريخ:08 -04-2018. http://ahwalnews.com/ar

(20) سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق الطرق، متحصل عليه من: بتاريخ 20-05-2018 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html

(21) نفس المرجع.

(22) محطات من صراع تركيا وحزب العمال الكردستاني، متحصل عليه من:
بتاريخ: 13-06-2018. http://www.aljazeera.net/encyclopedia/eveents/2017/4/26

(23) فلاديمير فان فيلغينبورغ، مرجع سابق.

(24) أوكتاي يلماز "الانتخابات البرلمانية التركية، النتائج والتداعيات"، مجلة سياسات عربية،العدد17، 2015، ص122.

(25) سعيد الحاج، مرجع سابق

(26) فلاديمير فان فيلغينبورغ، مرجع سابق.

(27) أوكتاي يلماز، مرجع سابق، ص 122.

(28) ماوريتسيو جيري، تركيا تضفي الطابع الأمني على القضية الكردية: استراتيجية خطيرة، متحصل عليه من:
بتاريخ: 13-06-2018./https://www.brookings.edu/opinions.

(29) نفس المرجع.

(30) نفس المرجع.

(31) تركيا وحزب العمال الكردستاني والقانون الدولي، متحصل عليه من:
بتاريخ: 20-06-2018./http://www.turkpress.co/node/12375.

(32) أوكتاي يلماز، مرجع سابق.
(33) نفس المرجع، ص118.
(34) تركيا وحزب العمال الكردستاني والقانون الدولي، مرجع سابق.
(35) نفس المرجع.
(36) نفس المرجع.
(37) سعيد الحاج، مرجع سابق.
(38) تركيا وحزب العمال الكردستاني والقانون الدولي، مرجع سابق.
(39) نفس المرجع.
(40) هنري باركي واخرون، مرجع سابق،ص39.